

بَابُ الْبَرِّ وَالْعَمَلِ

كيف يحفظ سعر القطن المصري

والبن البرازيلي

ان محصول القطن في مصر هو اكبر محصولات القطن كلها واعظمها قيمة فهو من هذا القبيل مثل محصول البن في البرازيل . فلنظر في ما نتخذه حكومتنا وحكومة البرازيل من الوسائل لحماية هذين المحصولين

ان الوسائل التي تتوصل بها حكومتنا لصون محصول القطن ومنع ايدي التلاعب من ان تمتد اليه تقتصر على امرين هما دخولها في ازمات القطن الشديدة في سوق البضاعة الحاضرة فتبتاع منها مقادير صغيرة لا تفيد الفائدة المطلوبة وتفيد زمام زراعة القطن بالثلث . هذا كل ما فعلته الحكومة المصرية في حماية ركن ثروة البلاد

اما في البرازيل فان محصول البن يقدر بأربعة اخماس محصول العالم كله وبلغ متوسطه اثني عشر مليون كيس زنة كل منها ٦٠ كيلو غراماً او نحو $\frac{1}{2}$ ١٣٣ رطل مصري غير ان مقدار المحصول الحقيقي الذي تجب فيه في كل سنة يختلف عنها في السنة التي قبلها او بعدها باختلاف الاحوال الجوية فيزيد او ينقص كثيراً كما يتضح من الجدول التالي :-

السنة	المحصول بالكيس	قيمة المحصول بالجنيه
١٩١٥	١٧٠٦١ ٣٩٨	٣٢ ١٩٠ ٥٤٧
١٩١٦	١٣٠٣٩ ١٤٥	٢٩ ٣٨٠ ٦٩٤
١٩١٧	١٠٦٠٦ ٠١٤	٢٣ ٠٥٤ ٢٨٠
١٩١٨	٧٤٣٣ ٠٤٨	١٩ ٠٤٠ ٧٦٤
١٩١٩	١٢٩٦٣ ٢٥٠	٧٢ ٦٠٧ ٢٠٨

وبرى عما تقدم ان قيمة المحصول لا تنوف على كبره او صغر وفاته في السنوات التي كان فيها كبيراً كانت قيمته اقل كثيراً منها في السنوات التي كان فيها صغيراً . وقد رأت حكومة البرازيل ان تلتأ في هذه الحال بعدما خبرت شدة ضررها بالبلاد وزارعي البن فاستقر قرارها بعد الدرس والبحث والتدقيق على وجوب الاحتفاظ بسعر البن في مستوى

متوسط قد يجاوز السراحيات هذا المتوسط ولكنه لا ينقص عنه في حال من الاحوال ولكي نقسم ذلك فرضت ضريبة اضافية على الصادرات من البن اذا تعدت حداً محدوداً وعمدت في الوقت عينه الى بث الدعوة بكل وسيلة لترويج استعمال البن في البلدات الخارجية وزيادة المقطوعية منه ومنعت توسيع زراعة البن في ولاية ساو باولو التي فيها اكبر مزارعهم . ومع ذلك لم تغير هذه الوسائل كلها بالنسبة المرومة في بعض السنوات حتى ان حكومة ساو باولو اضطرت في سنة ١٩٠٢ - لما استهدف اصحاب مزارع البن في تلك الولاية للخراب من جراء زيادة الانتاج - الى وضع مشروع يقضي تلبيها باتباع كل ما يزيد من الموجود في السوق على متوسط الصادرات السنوية حتى تعادل كنفنا المرض والطلب . وخزن الزائد ليعمل في الفرمة الملائمة او اتلافه اذا لم تمنح مثل هذه الفرمة . واقترحت لتنفيذ هذا المشروع اموالاً طائلة معظمها من بنوك اجنبية ضمنتها فيها حكومة الاتحاد البرازيلية وابتاعت بها ثمانية ملايين كيس او اكثر من نصف المحصول كله وخزنتها في شون واسمعتها لهذا الغرض ليعمل بعد ما تنتهي السوق . ولما ثبتت الحرب العظمى كان المخزون من البن في بلدان اوربا نحو ثلاثة ملايين كيس ابتاعتها حكومات الدول المتحاربة كلها فلم يبق ثم مخزون في الاسواق الاجنبية فجاء ذلك في مصلحة البرازيل ودخل محصول البن فيها في دور جديد

غير انه لم ينقص على ذلك اربع سنوات حتى اضطرت الحكومة الى الالتجاء الى هذا المشروع مرة اخرى في سنة ١٩١٧ فابتاعت ثلاثة ملايين كيس او نحو ثلث المحصول كله لتعزير السعر تلافياً لمبوط من جراء زيادة الانتاج وضيق الاسواق في زمن الحرب مما ادى الى قلة المقطوعية . وقد خدم الحظ حكومة ساو باولو في هذه المرة ايضاً فان الصقيع الذي اشد في سنة ١٩١٨ اتلف جانباً كبيراً من محصول البن في تلك السنة فنجت الحكومة بذلك من مأزق حرج

هذا ما فعلته حكومة ساو باولو بمساعدة حكومة الاتحاد البرازيلية لحماية محصول البن فيها فربحت منه ارباعاً طائلة واقتضت اعظم محصولاتها من البوار وتبعت زارعيه تسباً لا يقوم بقيمة

فهل نخدو حكومتنا خدو حكومة ساو باولو في درء الضرر عن محصول القطن في هذه البلاد وتعزيز مكانته وتقرير اسعاره في المستوى الذي يفي بنفقات انتاجه ويترك ربحاً لمتجعيه يشجعهم على مواصلة زراعته . واذا كانت حكومة ولاية من ولايات البرازيل

وهي لا تقاس بحكومتنا في الفنى وحسن النظام تعمل مثل هذه الاعمال لحماية اكبر محصول فيها ولكنها ليس عماد ثروتها فكم يطلب من حكومتنا ان تبذل في سبيل محصول القطن في بلادها من الجهود والمساعى وترصد له من الاموال وهو مصدر غناها الاكبر ومورد ثروة البلاد وسبب رخائها

وقد خطر لي وانما ابحث في الموضوع المتقدم ان المنافس الذي يجب ان نحجب له مصر حيايا في انتاج اجود اصناف القطن وارفع رتبة في المستقبل ليس السودان ولا العراق ولا أوغندا ولا بلاد من البلدان التي نجه اليها الانظار الآن بل البرازيل نفسها . فان القطن من نباتاتها الاصلية وهو ينمو في كل مكان فيها غير ان اصلح الجهات لزراعته السهول الواسعة في قلب البلاد وسواحلها الشمالية الشرقية الى مضب نهر الامازون فانها صالحة لانتاج رتبة رفيعة من القطن تحاكي قطن السي ايلند والقطن المصري في طول ثيلتها ونومتها ولعائنها . ويقدر محصول القطن في البرازيل في الوقت الحاضر بنحو ١٢٠ الف طن او ما يعادل ٢٦٤٣٠٠٠ قنطار او ٥٢٨٦٠٠ بانة من التي زنتها ٥ قناطير . ويستهلك معظم المحصول في البرازيل نفسها في مصانع الغزل والنسيج التي فيها ومن اكبرها واشهرها مصانع آل يافث اللبنانيين وقد كان احد اصحابها المرحوم نعمة يافث الذي زار القطر المصري سنة ١٩٢٠ اول من تبه الاذهان الى منزلة القطن المصري الحقيقية في الغزل والنسيج وانه يعد ثلاثة اضعاف ما يده القطن الاميركي كما ثبت له ذلك بالاختبار والى ما فعلته حكومة البرازيل لحماية محصول البن في بلادها ولد كان لرأيه هذا وقع عظيم رددت صدها الجرائد والكتابات والميئات النيابية والزراعية حتى حملوا الحكومة في ذلك الوقت على دخول سوق القطن شارية

ويصدر معظم ما يفيض عن حاجة المنازل والانوال البرازيلية الى انكلترا وهو يبلغ عادة ٥٠٠٠ طن او نحو ١١٠ آلاف قنطار في السنة ولكنها تزيد في بعض السنوات على هذا الرقم وقد اتفق انه بلغ في سنة ١٩١٣ نحو ٣٧٥٠٠ طن او نحو ٨٣٤ الف قنطار وفي ٢٧ مارس سنة ١٩٢٠ اصدر رئيس جمهورية البرازيل امراً بانشاء مصلحة خاصة لاجل البحث في تربة الارض الصالحة لزراعة القطن ودرس الاحوال الجوية فيها وانشاء حقول تجارب ومد زراع القطن بشن الآلات والمعدات والاسلحة اللازمة تشجيعا لم على توسيع زراعته

ومن رأي كثيرين من المعارفين بمستقبل زراعة القطن ان المساعدة التي تبذلها حكومة البرازيل لزراع القطن وأزدياد اهتمام الافراد والشركات بتحسين وسائل الانتاج وزيادة انتقاء النيلة الجيدة وتمعيم زراعتها في البلاد — ان ذلك كله سيجعل البرازيل يوماً من الايام اكبر مورد في العالم للأصناف الرفيعة من القطن « ريث »

(المتصطف) لما زار المرحوم نسمة يانث القطر المصري كما ذكر في هذه الرسالة سألناه عن نوع القطن البرازيلي فقال انه احط من نوع القطن الاميركي ومعالجهم نكتفي به ولا تستعمل القطن المصري . ولكن هذا لا يمنع ان تكون في بلاد البرازيل الواصلة اراض تصلح لزراع القطن الجيد كالقطن المصري

وزارة الزراعة وانتقاء التقاوي

رأينا بالامس دليلاً على صحة الطريقة التي جرت عليها وزارة الزراعة في انتقاء تقاوي القطن . فان اطياناً متوسطة الجودة في مديرية اليوم زرعت من تقاوي القطن الاثري التي انتقها وزارة الزراعة . فبلغ متوسط حاصل الفدان منها خمسة قناطير كبيرة . ورأينا بعض الفجار قبلاً جني قطنها فعرض واحد منهم ان يدفع ستة ريالاً في القنطار فوق سعر الكشترانات وعرض آخر سبعة ريالاً ونصف ريال لما قدره من زيادة التصافي في قطن مثل هذا وزيادة ثمن بزرته اذا اجمعت للتقاوي

واخبرنا مزارع كبيرة انه زرع قطناً في العام الماضي في ارض متوسطة الجودة من تقاوي هندية متقاة فبلغ حاصل الفدان منها اثني عشر اردباً في هذين المثلين دليل على الفائدة الكبيرة التي تجنيها البلاد من اهتمام وزارة الزراعة بتأصيل المزروعات المختلفة لاجل الوصول الى اجود الاصناف واوفرها غلة فانا نعرف الاطيان الاولى ولم تكن نتظر ان يزيد حاصل الفدان منها على قنطارين او ثلاثة من القطن . ونعرف الاطيان الثانية ولم تكن نتظر ان تزيد غلة الفدان منها على خمسة ارادب من الحنطة . واذا صار عند وزارة الزراعة من تقاوي القطن والتصح ما يمكن لزراعة القطر كله فلا عجب اذا تضاعف ما يجني منه

عمل السباخ البلدي والمخسر

رأينا بالامس دواراً لكواشي وامام بابو كوما صغيرة متفرقة من السباخ البلدي

(زبل المواشي) كانتا نثرنت الشمس لكي تجف ويزول فعلها المنيد في الزراعة فخطر على
 بالثا حادثة حدثت منذ نحو اربعين سنة . ذلك أننا زورنا رياض باشا في ابعديتو بحلة
 روح وكان الشهر مايو او يونيو وقد افرك القمح فركب وركبنا وطفنا على احيان واسعة
 مزروعة قمحاً وهو في اقصى درجات الخصب لا تقل غلة القدان منه عن سبعة ارادب
 او ثمانية ثم عاد بنا الى قرب دوار المواشي وارانا كومتين كبيرتين من البياض البلدي وقال
 لنا ان الفضل في خصب هذا القمح يعود الى هذا البياض . والفضل في عمل هذا البياض
 يعود الى المقطف الى ما كتبتم فيه عن عمل الخمر . اشار بذلك الى ما كتبناه في
 المجلد الثاني من المقطف منذ تسع واربعين سنة في نبذة موضوعها « الزبل والخمر » وقد
 رأينا ان نعيد الآن بعض ما نشرناه عن الخمر حينئذ

بكثر الفلاحون في هذا القطر من وضع الركش تحت المواشي ويسمون ما يتولد من
 ذلك سباحاً بلدياً وهذا لا يفعله الفلاحون في سورية بل يكفون بفرض فرشاة من
 القش والتبن تحت المواشي فتختلط ببراز المواشي ويولها ويسمون بمجوع ذلك زبلاً وفي
 الحالين تختمر المواد النباتية من القش والتبن ويتص التراب ما يتولد منها من الغازات
 وقت اختصارها لان في هذه الغازات مواد كيمياوية لازمة للنبات . ويحسن ان يضاف اليها
 كل ما يمكن اضافته من المواد الآلية كالخيف والامياك والبراز وفضلات المسالخ والرماد
 اما الخمر المثار اليه فكتبنا حينئذ انه يصنع هكذا : تفرش طبقة من المواد النباتية
 كالقش والجذور واوراق الاشجار وفوقها طبقة من المواد الحيوانية وفوقها طبقة من التراب
 ثم طبقة من المواد النباتية فاخرى من المواد الحيوانية فاخرى من المواد الترابية وهلم جرا
 الى ان يصير من ذلك اكمة كبيرة مستطيلة ويصب عليها بول او ماء وتغطي بتراب مزوج
 بالجير او بالجيرس . وفي اقل من ستة اسابيع يختمر كل ذلك ويصير مهاداً فيقلب برفش
 حتى يصير اعلاه اسفله وتخرج اجزأؤه بعضها ببعض مزجاً تاماً . واذا كان فيه ما يكفي
 من المواد الخيرية فقلبة واحدة تكفي والآن فيقلب مرتين او اكثر حتى يختمر جيداً

وهذا الاختيار فعل كيمياوي يتولد به ملح البارود . وكل فلاح يجد فرصاً كثيرة لجمع
 مواد مختلفة لا تصلح وحدها لتسميد الارض اما لثقلها او لاسباب أخرى فليد ان يجمعها
 حتى تصير كافية لان يصنع منها مخمراً واخص هذه المواد ما يعزل من المراوي والمصارف
 وقت طهيها وما يترج من المراحيض وما يكنس من الطرق وما يطرح من المطابخ والمساخ
 وما يمكن الحصول عليه من العظام والريش والشر والخرق الصوفية وهلم جرا فانها كلها

تصلح لعمل الخمر . ومن اول ما يجب على الفلاح المدبر ان لا يدع شيئاً يذهب سدّي ولا سيما لان ما يذهب سدّي يضر الناس غالباً كادساخ الامواق

سبب هبوط القطن

وتحديد الزمام

بلنا ان سبب هبوط سعر القطن في الايام الاخيرة ان بعض البنوك التي سلفت اصحاب الاقطان على اقطانهم مبالغ كبيرة عرفت هذه الاقطان للبيع فهبط السعر بسبب ذلك لان كل معروض يهان . فاعطأت في الجالين اخطأت لما سلفت مبلغاً كبيراً على القطار واخطأت في عرضه للبيع وكان الواجب عليها ان لا تطف على القطار اكثر من اربعة جنيهات او خمسة اي مبلغاً لا يحتمل ان يهبط اليه السعر . وكانت الاولى باصحاب هذه الاقطان ان يسمروا جانباً منها بني ثمنه بمحاجتهم ولا يستلفوا عليها .

اما وقد تحدد زمام زراعة القطن فعلاً بالثلث فقط كما اقر مجلس الوزراء الذي عقد ١٦ ديسمبر الماضي برئاسة جلالة الملك بعد ما وافق على ذلك مجلس الجمعية العمومية للحكمة الاستثنائية المختلطة اي بمرابن هذا التحديد على الاجانب كما يسري على الوطنيين فيكون المحصول القليل قليلاً جداً مما جاد لان نسبة النصف الى الثلث كنسبة ٣ الى ٢ فاذا كان موسم هذه السنة قد بلغ ثمانية ملايين قطار على اكبر تقدير فالموسم المقبل سيبلغ خمسة ملايين وثلاث مليون اذا اقبل كل الاحوال ولم نعتز آفة من الآفات الممودة فتستغرقه المقطوعة العادية وتشتري اكثر ما يفيض من المحصول الحالي

أما ما يهول به حزب النزول من ان زراع القطن في المستعمرات الافريقية سوف يكدثرون من زرع القطن الجيد المماثل للقطن المصري فينتفض ما جاء في مذكرة رفعتها لجنة عينتها نقابة زرع القطن في الامبراطورية البريطانية وخلاصتها ان بعد المسافات في تلك المستعمرات وقلة السكان يمنع من سكك الحديد فيها واذا مهدت الطرق لتسيير السيارات الكبيرة عليها لنقل القطن وجب ان تكون اطارات عجلها من الحديد تنحصر السكك حلاً وتلفها . وقد يحتمل ان تصنع سيارات من نوع الدبابات فلا تطف بها الطرق . وكيفما كانت الحال تبقى صعوبة النقل مانعاً كبيراً في سبيل التوسع في زرع القطن تلك المستعمرات واذا نجحت بعد السنين الطوال فتكون زيادة السكان مع ازدياد تعود لس الثياب في قبائل افريقية وغيرها كقنبلة بدمهلاك ما يزيد من القطن